

الفصل الأول

ظاهرة غسل الأموال

إن انتشار عمليات غسل الأموال على المستوى الدولي يقطع الشك بأنها ظاهرة تتسم بالخفاء والدقة والتقنية العالية فى تنفيذها، مما جعل حجمها خطيرا على اقتصادات الدول، كما أن الرابط بينها وبين ما يسمى بالإرهاب الدولي قائم وقوى، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أساليبها المتنوعة، ومن أهمها تواطؤ المؤسسة المصرفية، تغيير العملة، سمسرة الأوراق المالية، التحويل النقدي بأنواعه المختلفة، شركات الطيران، بطاقات الائتمان، تبنى المشروعات المهددة بالإفلاس والدخول فيها بالعائد غير المشروع... إلخ^(١).



(١) د. عادل على المانع «البنيان القانونى لجريمة غمسيل الأموال» دراسة تحليلية مقارنة فى التشريع الكويتى المصرى والفرنسى، مجلة الحقوق، صفر ١٤٢٦هـ / مارس ٢٠٠٥م، ص ٧٢ - ٧٣.

المبحث الأول ماهية غسل الأموال

لقد بدأ استعمال مصطلح غسل الأموال مع نهاية عقد الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات من القرن العشرين، وتم استخدامه كمصطلح قانوني لأول مرة فى إحدى القضايا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢م، وكانت هذه القضية قد اشتملت على مصادرة أملاك تم غسلها من عمليات الكوكايين الكولومبية، ومن هنا ظهر مصطلح غسل الأموال بما يحمله من آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والحياة الاجتماعية والدخل القومى، الأمر الذى تنبهد له العديد من الوثائق الدولية والإقليمية، وأغلب التشريعات المقارنة لوضع محددات لمفهوم عمليات غسل الأموال وتجريمها والقضاء على عمليات غسل الأموال بوضع الطرق والوسائل الكفيلة بمكافحتها والقضاء عليها^(١).

ولتوضيح ماهية ظاهرة غسل الأموال سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هى:

المطلب الأول: مفهوم غسل الأموال

لقد عرفت الوثائق الدولية، وفقهاء القانون الجنائى، وكذلك التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال؛ ولذا فإننا فى هذا المطلب سنقوم بتعريف غسل الأموال على النحو التالى:

أولاً: تعريف غسل الأموال فى الوثائق الدولية

أ- اتفاقية فيينا لمكافحة الإتجار غير المشروع:

لقد عرفت اتفاقية فيينا لمكافحة الإتجار غير المشروع لعام ١٩٨٨م فى المادة الثالثة من الاتفاقية عملية غسل الأموال بأنها:

«تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من جرائم المخدرات أو إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها، واكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسليمها بأنها مستمدة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقية».

(١) محمد عبيد العنيزى، غسل الأموال وأثره فى سرية الحسابات البنكية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية

الحقوق، ص ٩.

ب- القانون النموذجي:

عرف القانون النموذجي الصادر عن الأمم المتحدة - المتعلق بعمليات غسل الأموال في الباب الثالث وتحديدًا في الفقرة الأولى - غسل الأموال بأنها: «الأفعال الصادرة عن الأشخاص الذين يقومون بتمويل موارد أو ممتلكات مشتقة من طرق مباشرة أو غير مباشرة من الإتجار غير المشروع في المواد المخدرة لإخفاء الموارد غير المشروعة أو مصادرها أو إخفاء المواد الأصلية، ومكانها أو تصريفها، ونقلها وملكيته، أو الشروع في أي من هذه الأفعال».

ج- اللجنة الدولية لمكافحة غسل الأموال:

عرفت اللجنة الدولية لمكافحة غسل الأموال جريمة غسل الأموال بأنها «عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكار جرم لتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم».

د- المجلس الأوروبي:

عرف المجلس الأوروبي غسل الأموال بأنه «تغيير شكل المال من حالة إلى أخرى، وتوظيفه أو تحويله أو نقله، مع العلم بأنه مستمد من نشاط إجرامي أو من فعل بعد مساهمة في مثل هذا النشاط الإجرامي، وذلك بغرض إخفائه، أو تمويله حقيقة أصله غير المشروع، أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب النشاط الإجرامي لتجنب النتائج القانونية لفعله».

هـ- لجنة بازل:

عرفت لجنة بازل مفهوم غسل الأموال بأنه «جميع العمليات المصرفية التي تهدف إلى إخفاء أو تنظيف الأموال غير المشروعة».

ثانياً: تعريف غسل الأموال في الفقه القانوني:

يرى بعض الفقه أن مصطلح غسل الأموال يعني ببساطة تمويل مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، أو هو العملية التي يلجأ إليها القائمون على الاتجار غير المشروع في المخدرات لإخفاء وجود دخلهم، أو إخفاء مصدره غير المشروع، أو لاستخدام الدخل في وجه غير مشروع، فضلاً عن تمويل ذلك الدخل لجعله يبدو وكأنه دخل مشروع، وفي

تعريف آخر أكثر بساطة، يعرف غسل الأموال بأنه «التصرف في النقود بطريقة تخفى مصدرها وأصلها الحقيقي»^(١).

وعرفها بعض الفقه أيضا بأنها «مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها بصورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو المساهمة في توظيف، أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة»^(٢).

وقد عرف الأستاذ «جيفرى روبنسون Jeffrey Robinson» عملية غسل الأموال بأنها «مسألة مهارة»، وهى عبارة عن دوران دورة من شأنها أن تغسل ثروات وتتمثل القوة المحركة له فى الإتجار غير المشروع بالمواد المخدرة، وأفعال النصب، وتهريب البضائع، واحتجاز الرهائن، وأسواق السلاح، والإرهاب، وابتزاز المال بالتهديد، وتهريب البضائع^(٣). كما عرفها البعض بأنها «عمليات متتابعة ومستمرة فى محاولات متعددة لإدخال الأموال الغدرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة، التى تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفى فى دور النشاط الاقتصادى الرسمى، أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفى، أو أجهزة الوساطة المالية الأخرى»^(٤).

وعرفها البعض أيضا بأنها «نشاط إجرامى الهدف منه إخفاء المصدر غير الشرعى للمال، من أجل السماح لصاحبه التمتع به بشرعية كاملة من خلال استثماره أو توظيفه فى أنشطة إجرامية أخرى»^(٥).

كما عرفها البعض بأنها «المحاولة بوسائل متعددة، قد تكون مأخوذة من دنيا رجال الأعمال لإخفاء مصدر الكسب غير المشروع للأموال حتى يمكن استثمارها دون خوف من إمكانية مصادرتها فى قنوات متنوعة مالية أو اقتصادية»^(٦).

(١) د. مصطفى طاهر «المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات»، دون دار نشر، ٢٠٠٢م، ص ٥.

(٢) د. هدى قشقوش «جريمة غسل الأموال فى نطاق التعامل الدولى»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٧.

(٣) د. محمد سامى الشوا «السياسة الجنائية فى مواجهة غسل الأموال»، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر، ص ٤١.

(٤) عبد المطلب عبد الحميد «العمولة واقتصاديات البنوك»، الدار الجامعية، ٢٠٠١م، ص ٢٣٤.

(٥) j-francois thonyet .paul lborde «criminalite organisee (2) et blanchiment » rev .intern.de droit Penal, vol ,68,3e et4e trimesters

(٦) هذا التعريف ينسب لـ (ليجو جيرارد) الخبير بالشرطة الفرنسية، وقد أشير إلى هذا التعريف فى د. أحمد بن محمد كويزا «مخاطر غسل الأموال على الاقتصاد الوطنى»، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٠٨ هـ.

وفى الحقيقة فإنه من خلال استعراض التعريفات السابقة لغسل الأموال ، فإننا نجد أنها تتفق على شىء واحد هو التأكيد على أن غسل الأموال هو إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال ذات المصدر غير المشروع ، وليس مجرد نقل الأموال أو إخفائها عن أعين سلطات تنفيذ القانون ، ويصدق ذلك القول على الأموال المتحصلة من جرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات ، كما يصدق على غيرها من الأموال المتحصلة من مختلف أنواع الجرائم ذات الدافع المالى^(١).

ومما سبق نستنتج أيضا أنه يلزم توافر ثلاثة عناصر مجتمعة لى تكون ثمة جريمة غسل أموال^(٢):

- أموال مستمدة من مصدر غير مشروع.
- عمليات مالية بسيطة أو مركبة.
- هدف يتمثل فى إخفاء مصدر الأموال.

ثالثا: تعريف غسل الأموال فى التشريعات القانونية:

لقد صدرت العديد من قوانين مكافحة غسل الأموال مثل القانون المصرى والفرنسى والكويتى والسعودى - على سبيل المثال - وقد تضمنت هذه القوانين تعريف غسل الأموال ، ونذكر منها ما يلى:

القانون المصرى:

عرف المشرع المصرى غسل الأموال فى المادة الأولى من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م^(٣) بأنه «عمل سلوك ينطوى على اكتساب أموال أو حيازتها، أو التصرف فيها، أو إدارتها، أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها، أو ضمانها، أو استثمارها، أو نقلها، أو تحويلها، أو التلاعب فى قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٢)^(٤) من هذا القانون مع العلم بذلك، متى كان القصد من هذا السلوك

(١) د. مصطفى طاهر «المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات»، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) د. محمد عبد اللطيف عبد العال «جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها فى القانون المصرى»، دار النهضة

العربية، دون سنة نشر، ص ١٠.

(٣) نشر فى الجريدة الرسمية، السنة ٤٥، العدد ٢٠ مكرر، الصادر فى ٢٢ مايو ٢٠٠٢م.

(٤) نصت المادة الثانية على «يحظر غسل الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع النباتات والجواهر والمواد

المخدرة، وجلبها وتصديرها والإتجار فيها، جرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص، جرائم الإرهاب، وجرائم=

إخفاء المال أو تمويه طبيعته، أو مصدره، أو مكانه، أو صاحبه، أو صاحب الحق فيه، أو تغيير حقيقته، أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك، أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال».

القانون الفرنسى:

عرف المشرع الفرنسى عملية غسل الأموال بأنها «تسهيل التبرير الكاذب بأى وسيلة كانت لمصدر أموال أو دخول فاعل جنائية أو جنحة تحصل منها على فائدة مباشرة أو غير مباشرة، ويعتبر من قبيل غسل الأموال تقديم المساعدة من عمليات إيداع أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجنائية أو جنحة»^(١).

القانون السعودى:

عرف المنظم السعودى غسل الأموال بأنه «ارتكاب أى فعل، أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام، وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر»^(٢).

القانون الكويتى:

عرف المشرع الكويتى عملية غسل الأموال بأنها «عملية أو مجموعة عمليات مالية أو غير مالية، تهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو عائدات أى جريمة

= استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقات والإتجار فيها، وصنعها بغير ترخيص، والجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج، والجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل، وجرائم الرشوة المنصوص عليها فى الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، وجرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر، وجرائم المسكوكات المنصوص عليها فى الباب الخامس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، وجرائم التزوير، وجرائم سرقة الأموال واغتصابها، وجرائم الفجور والدعارة، والجرائم الواقعة على الآثار، والجرائم البيئية المتعلقة بالمسود والنفايات الخطرة، والجرائم المنظمة عبر الحدود التى يشار إليها فى الاتفاقيات الدولية التى تكون مصر طرفاً فيها، وذلك كله سواء أوقعت جريمة غسل الأموال أم الجرائم المذكورة فى الداخل أم الخارج بشرط أن يكون معاقباً عليها فى كلا القانونين المصرى والأجنبى». وما تجدر الإشارة إليه أنه قد أضيفت جرائم النصب، وخيانة الأمانة، وجرائم التدليس والغش بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣م بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال (راجع الجريدة الرسمية السنة ٤٦، العدد ٢٣ مكرز - الصادر فى ٨ يونيو ٢٠٠٣م).

(١) المادة ٣٢٤ - الفقرة الأولى من القانون الفرنسى رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٦م.

(٢) المادة الأولى من نظام مكافحة غسل الأموال السعودى الصادر بالمرسوم الملكى رقم م / ٣٩، وتاريخ

وإظهارها في صورة أموال أو عائدات متحصلة من مصدر مشروع، ويعتبر من قبيل هذه العمليات كل فعل يسهم في عملية توظيف أو تحويل أموال أو عائدات ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن جريمة أو إخفاء أو تمويه مصدرها^(١).

القانون الإماراتي:

عرف المشرع الإماراتي عملية غسل الأموال بأنها كل عمل ينطوى على نقل، أو تحويل، أو إيداع أموال، أو إخفاء، أو تمويه حقيقة تلك الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند (٢)^(٢).

والجرائم المنصوص عليها في البند (٢) هي:

- * المخدرات والمؤثرات العقلية.
- * الخطف والقرصنة والإرهاب.
- * الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون البيئة.
- * الإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية والذخائر.
- * جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام.
- * جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بها.
- * أية جرائم أخرى ذات الصلة والتي تنص عليها الاتفاقية الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

المطلب الثاني: مراحل غسل الأموال

لقد وضعت مجموعة العمل المالي «FATF» في تقريرها الأول الصادر في عام ١٩٩٠م خطة واضحة لمراحل غسل الأموال، مؤداها أن المجرمين يقومون بغسل عائدات نشاطهم الإجرامي، وذلك من خلال ثلاث مراحل رئيسية^(٣)، كما أن الدراسات القانونية استقرت

(١) المادة الأولى من القانون الكويتي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢م.

(٢) المادة الأولى من القانون الإماراتي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م.

(3) Financial Action Task Force on Money Laundering & Terrorist Financing Typologies, 20042005-, of June 2005- FATF/OECD 2005. First Report of Financial Action Task Force on Money Laundering, containing 40 recommendation (1990) (FATF-I), P.5

- على أن عملية غسل الأموال تتم عبر مراحل ثلاث أو تتم على ثلاثة مستويات رئيسية هي :
- ١ - مرحلة الإيداع أو الإحلال (Placement stage).
 - ٢ - مرحلة التمويه (Layering Stage).
 - ٣ - مرحلة الدمج (Integration Stage).

المرحلة الأولى: مرحلة الإيداع (Placement stage):

تتمثل هذه المرحلة فى إيداع الأموال غير المشروعة التى غالباً ما تكون نقدية فى عدد من الحسابات المصرفية أو فى توظيفها فى مشاريع استثمارية مشروعة، أو لدى المصارف وغيرها من المؤسسات المالية أو فى شراء أسهم وعقارات.

وتعد مرحلة الإيداع أصعب مرحلة على الغاسلين؛ إذ تكون فيها الأموال القذرة عرضة للكشف عنها، ولاسيما أنها تتضمن غالباً كميات هائلة من الأموال النقدية السائلة^(١).

وقد علق على ذلك (Berrnasconi) قائلاً: «إن هذه المرحلة تشبه شخصاً يلقي بحجر فى نهر يصطدم ويلامس الماء لأول وهلة، فيحدث صوتاً مدوياً وآثاراً بالماء، وهى أشبه بمرحلة الإيداع، وبمجرد أن يختفى عن سطح الماء ويتوغل للداخل وللعمق تبدأ آثاره فى الاختفاء لحظة تلو الأخرى، هكذا نكون بصدد مرحلة التمويه، ثم عندما يبلغ القاع تطمس آثاره نهائياً، وعندئذ نصل إلى مرحلة إدماج الأموال فى الاقتصاد الشرعى»^(٢).

أهمية هذه المرحلة تظهر فى^(٣):

- ١ - تخلص تجار المخدرات من شحنات النقد الضخمة.
- ٢ - وضع النقود فى إحدى آليات النظام المالى أو فى أحد المصارف أو فى إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل مكاتب تغيير العملة ومحاولة فحص وتداول الأوراق المالية،

(1) Scott Sulzer, Money Laundering ; The Scope of the problem and attempts to combat it, Volume 63 Tennessee Law Review., PP. 143237- (Fall, 1995).

(2) Chris De Noose: Techniques de blanchiment et moyens de lutte, interdite, editer ou du centre francais d' exploitation du droit de copie & Dunod, Paris, 2005, P. 38

(٣) دليلة مباركى «غسيل الأموال»، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم القانونية، ٢٠٠٧م / ٢٠٠٨م، ص ١٧ - ١٨.

وشركات التحويلات المالية.. إلخ، بما يسمح بتحريك الأموال بسهولة، تمهيدا للدخول فى مرحلة ثانية، وهى مرحلة التمويه، كما يمكن التخلص من النقود بتحويلها إلى عقارات أو مجوهرات أو أحجار كريمة، أو تحف، أو استبدالها بعملات أجنبية، تمهيدا لتهربها إلى الخارج، حيث تودع فى المصارف المستعدة للتعاون، سواء تمت عملية التهريب لمعرفة الناقلين المحترفين الذين يسمون فى كثير من الأحيان بالبنغال، أو عن طريق الشركات الدولية للبريد، وخدمات التسليم أو من خلال النظم المصرفية السرية أو بالإخفاء فى البضائع التجارية^(١).

٣ - تمثل هذه المرحلة عملية نفاذ الدخل النقدى إلى مؤسسة مالية تقليدية أو غير تقليدية فى نطاق الاقتصاد الدائر داخليا، وهو الأغلب، أو إلى خارج موطنها الأصلي الأولى، وفى هذه النقطة تكمن نقطة الضعف فى سلسلة إجراءات الغسل، فهى النقطة التى من خلالها يمكن اكتشاف مصدر الدخل غير المشروع^(٢).

المرحلة الثانية: مرحلة التمويه (Layering Stage):

يطلق على هذه المرحلة أيضا مرحلة التعقيم أو التغطية أو الفصل، وتتم هذه المرحلة من خلال سلسلة من العمليات تقوم بها المنظمات الإجرامية لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال^(٣).

ويقصد بالتمويه قيام غاسل الأموال بسلسلة من الصفقات المالية تتميز بالتركرار والتعقيد، لتحويل الأموال غير المشروعة إلى صفقات مالية شرعية، مثل قيام تاجر ذهب ببيع الذهب لتاجر المخدرات، والحصول على أموال ثم يحولها إلى وديعة بسهولة من خلال البيع إلى تاجر ذهب آخر يستخدمها، ومن ثم تتحرك الأموال خطوة أخرى بعيدا عن الخطوة الأولى، ولإضفاء المشروعية عليها يقومون بتزوير فاتورة وهمية تفيد الشراء، حتى يتثنى إرسال المال

(١) د. مصطفى طاهر «المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة عن جرائم المخدرات»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٨ - ٩.

(٢) عزيزة الشريف «مجلة الحقوق»، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثالث، ١٩٩٨م، ص ٣٠٢.

(٣) Sophie Petrini - Jonquet: politique criminelle en matière de blanchiment de la lutte national aux obstacles internationaux. Thèse de doctorat, Tome 1, 1997, P.140.

إلى تاجر المخدرات، سواء بالتحويل الإلكتروني أم بشيك مقبول الدفع، مما يجعل تتبع الأموال المتحصلة من المصدر الإجرامى أمرا بالغ الصعوبة^(١).

ففى هذه المرحلة يتم فصل أو قطع صلة الأموال القذرة عن أصلها، وذلك عن طريق عدة عمليات معقدة، وتهدف هذه العمليات إلى التمويه أو التغطية على أصل هذه الأموال، لتجنب تعقب أثر هذه الأموال المشبوهة من جانب رجال البحث والتحرى^(٢).

وتعد هذه المرحلة هى الأصعب والأكثر تعقيدا فى مراحل غسل الأموال، حيث تتم من خلال سلسلة من العمليات المعقدة - كما أسلفنا -، كما أن أحداثها تجرى فى دول عديدة، ولاسيما تلك الدول التى لا تضع قواعد صارمة للسرية مثل: بنما، وسويسرا وباكستان... إلخ^(٣).

ولا تتوقف هذه المرحلة على أسلوب محدد، وإنما تنطوى على استخدام العديد من الأساليب المتشعبة والمتنوعة، ومنها ما يلى^(٤):

- التواطؤ مع المصارف الوطنية والأجنبية، واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني التى تعرف باسم البطاقات الذكية، والحسابات الرقمية المتغيرة.
- استغلال الفواتير المزورة، والاعتمادات، والمستندات لكى تسهل حركة الأموال غير المشروعة داخل الدول وخارجها، ومن خلال الشركات الوهمية وذات الواجهة.
- توزيع الأموال بين استثمارات عديدة، وفى دول متباينة، ثم بيع الأصول المشتراة، ونقل الاستثمارات باضطراد لمنع تعقب أثرها من رجال البحث والتحرى.
- الاستفادة من خدمات نوادى القمار، فى إصدار الشيكات، وفى تغيير العملة، وتحويل ونقل الأموال إلى نوادى قمار أخرى.. إلخ.

(١) خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال.. دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) د. محمد عبد اللطيف عبد العال «جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها فى القانون المصرى»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٢.

(3) Ethan A. Nade;mann. Un laundering Dirty Money. U.S. Foreign policy financial secrecy jurisdictions, volume 18 university of Maimiinter - American Law, Review, PP. 3382- (Fall, 1986).

(٤) د. مصطفى طاهر المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة عن جرائم المخدرات، مرجع سابق، ص ١٠ وما بعدها.

● نقل الأموال بسرعة فائقة من دولة لأخرى، خاصة دول الملاذ المالية الآمنة^(١)، وذلك من خلال التحويلات المالية البرقية، أو باستخدام النظم المصرفية السرية، وفروعها المنتشرة في كثير من الدول، والتي تقدم خدماتها بقدر أكبر من السرية والسرعة وتكلفة أقل، ولا تترك التحويلات التي تقوم بها أية مستندات، بعكس الحال في النظم المصرفية القانونية والمشروعة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج (Integration Stage):

تعد هذه المرحلة هي المرحلة النهائية في عملية غسل الأموال، حيث يتم بها إضفاء المشروعية على الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية وإعطاؤها ظهرا شرعيا، وبالتالي يحدث التكامل الفعلي للعائد الإجرامي في الاقتصاد الشرعي بإعادة استثماره، فبعد الإدماج أو التكامل الناجح يستطيع غاسلوا الأموال استثمار الأموال في أنشطة إجرامية أو في أصول أخرى، لذلك أطلق الفقه على هذه المرحلة التدوير أو التجفيف (L'essorage)^(٢)، وتمتاز هذه المرحلة على سابقتها بأنها أكثر أمانا وأقل خطرا، ومن الصعب اكتشافها^(٣).
وهناك أمثلة عديدة تتعلق بإجراءات الدمج، نذكر منها على سبيل المثال:

(١) بلاد الملاذ المالية الآمنة هي تلك البلدان التي تتجه نحوها وتلوذ بها العائدات الإجرامية نظرا لما تتمتع به هذه البلدان من مزايا خاصة أهمها: اتساع نطاق السرية المصرفية والمالية، وضعف إشراف ورقابة المصارف المركزية. عدم عرقلة الصرف الأجنبي، وتيسر قوانينها ونظمها في تأسيس الشركات، جودة مرافق النقل والاتصالات، القرب من مراكز إنتاج المخدرات والإتجار غير المشروع بها، استغلال الأوضاع الاجتماعية والسياسية. د. مصطفى طاهر «المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة عن جرائم المخدرات»، مرجع سابق، ص ١٠، ولمزيد من التفاصيل راجع:

(Black) Alana ; Masters of Paradise transaction, publishers , U.S., 1997.

(2) Pédagogiques: comment l'argent sale, Manuel pratique pour crapules modernes et citoyens maifs Les renseignements généreux production et diffusion de brochures, septembre 2005K pp. 6.23

(٣) انظر: أحمد بن محمد العمري «جريمة غسل الأموال: نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية»، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ط ١، ص ٢٥٦.

Fletcher N. Baldwin, Jr. Money Laundering Counter measures with primary focus upon Terrorism and the USA PATROIT Act 2001 , Volume 6 No. 2 Journal of Money Laundering Control , PP. 1052002) 136-

١ - بيع وشراء العقارات بواسطة شركات الغطاء أو الواجهة^(١)، حيث تعتمد هذه الحالة على قيام غاسل الأموال باقتناء المال العقارى بواسطة شركات الواجهة أو الغطاء؛ حيث تدمج فيها أموال غير مشروعة، ثم يعاد بيع المال بعد ذلك، ويعد الناتج عن البيع فى هذه الحالة أموالاً مشروعة، كما يمكن اقتناء العقارات فى شكل مشروعات تجارية خاسرة، للإيهام بأن الأموال الناجمة عن المصادر غير المشروعة منبئة الصلة بهذه المشروعات^(٢).

٢ - القروض الصورية أو الوهمية^(٣): حيث يمكن استخدام شركاء فى حالة الصعوبة المالية، وعادة يلجأ التاجر إلى شراء بضائع أصلية مطهرة يمكن بصورة مشروعة أن يبيعها ولا يخفى أثر هذه العمليات فى خلق ظاهرة التضخم وأثرها السلبي فى سعر العملة وعلى اقتصاد الدولة فى النهاية^(٤)، وعادة ما تتضح هذه الحالة فى الدول التى يوجد فيها قوانين خاصة تمنع إفشاء المعاملات التجارية، على أن تتولى غسل الأرباح المتحصلة من الجرائم الجنائية، عن طريق صفقة لها مظهر قانونى، كإثبات أن الأموال المغسولة سددت كمصاريف مهنية بمناسبة إقرارات على الدخل، وهكذا يخفض حصته فى الدخل الخاضع للضريبة^(٥).

٣ - تواطؤ البنوك الأجنبية: تعد هذه الحالة أصعب الحالات التى يمكن فيها كشف مخطط غاسلى الأموال، وآية ذلك أن تواطؤ البنوك يصعب مهمة السلطات فى كشف

(١) شركة الغطاء أو الواجهة (Shell of front companies) هى كيانات منشأة بصورة قانونية أو تشارك أو تتظاهر بالمشاركة فى تجارة مشروعة، مثل تجارة التحف الفنية والمعادن النفيسة والمجوهرات وشركات الاستثمار العقارية وشركات النقل والسياحة ومؤسسات الإقراض والائتمان، وترمى جميعها - فى المقام الأول - إلى تغطية عملية غسل الأموال، والقيام بدور الوسيط لتحويل متحصلات الأنشطة الإجرامية.. «دليلة مباركى».. «غسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال.. دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٣) تختلف الشركات الوهمية (ghost companies) عن شركات الغطاء، فالشركات الوهمية لا توجد فى الواقع إلا بالاسم، ولم يتخذ بشأنها أى إجراء من إجراءات التأسيس، وتظهر فى أكثر الأحيان فى وثائق الشخص وأوامر تحويل الأموال، باعتبارها الجهة المرسل إليها أو وكيله الشخصى، أو طرفاً ثالثاً بغية إخفاء المتسلمين النهائيين للأموال غير المشروعة، راجع فى ذلك تقرير اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات عام ١٩٩٥م، النسخة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة ١٩٩٦م، الفقرة ٣٤، ص ٩.

(٤) عزيزة الشريف «مجلة الحقوق» السنة الثالثة والعشرون، ع: ٣، ١٩٩٨م، ص ٣٥.

(٥) خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال.. دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص ١٧٧.

الجريمة؛ حيث إنها تضيء الشرعية على الأموال المغسولة بموجب مستندات رسمية تصدرها البنوك تدل على شرعية الصفقة، مما يسهل إخفاء هذه الأموال، وفي المقام الثاني فإن غاسل الأموال يمكن أن يحصل على قرض له مظهر شرعي، في حين أنه مضمون بالأموال غير المشروعة المودعة بالبنك^(١).

٤ - الفواتير المصطنعة في مجال الاستيراد والتصدير: تعتمد هذه الحالة بصفة أساسية على تزوير مستندات لإثبات مشروعية الأموال المتحصلة من نشاط إجرامي، مثل إثبات أن الصفقة متعلقة بتجارة في مجال استيراد السيارات، أو شراء عقارات بمبلغ ٢,٦ مليون فرنك فرنسي، ويتبين بعد ذلك من فحص الحسابات البنكية وجود تحويلات نقدية من الخارج، وعلاقة مع أشخاص وجهت إليهم تهمة الإتجار في المخدرات^(٢).
ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المرحلة لو تمت بنجاح لأصبح من العسير الكشف عنها إلا من خلال أعمال جاسوسية، وبحث سرى وتحريات سرية أو مساعدات غير رسمية أو بالصدفة عن طريق الحظ^(٣).

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن عملية الغسل قد تنحصر في مرحلة أو أخرى من هذه المراحل الثلاث، أو تمر مباشرة من الأولى إلى الأخيرة، ومن الممكن أن تضاف إلى هذه المراحل مرحلة تمهيدية أو وسطية^(٤).

المطلب الثالث: أساليب غسل الأموال

يقصد بأساليب غسل الأموال طرق الغسل التي يستخدمها مرتكبو الجريمة في تحويل إيرادات ومنتجات الجرائم إلى أصول وممتلكات تبدو في صورة مشروعة^(٥)، أو بعبارة أخرى

(١) خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال.. دراسة مقارنة»، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) د. محمد سامي الشوا «السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م

ص ١٣٠ - ١٣٣، مشار إليه في خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال.. دراسة مقارنة»، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٣) د. خالد حمد محمد الحمادي «غسل الأموال في ضوء الإجماع المنظم»، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية

الحقوق، ٢٠٠٢م، ص ٢٠ وما بعدها.

(4) J.Francois Thony et J. Paul Laborde De Criminlite Organisee blanchiment, Rev.

Intern. de droit Pénal, Vol. 68, 30, 40, trimesters, 1997, p. 415

(٥) هدى قشقوش «جريمة غسل الأموال»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٧٥.

هى المنهج المتبع فى عملية غسل الأموال أو الأسلوب الذى يلجأ إليه غاسل الأموال لتنفيذ الجريمة ، وتتعلق هذه الأساليب بعلم الإجرام وهى الأساس الأول لدراسات غسل الأموال^(١).
وعملية غسل الأموال لها أساليب وطرق متباينة ، وأشكال عديدة تندرج من التبسيط إلى التعقيد ، وعلى حسب الظروف المحيطة بالعملية ، وكذلك طبيعة العملية ، وأيضا مناورة رجال التحرى ، وكان التهريب (smuggling) هو أقدم الطرق التى استخدمها الغاسلون^(٢).

ويمكن تقسيم طرق وأساليب الغسل إلى أساليب تقليدية ، وأخرى غير تقليدية (حديثة) ، وذلك على النحو التالى :

أولاً: الأساليب التقليدية، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلى:

- * إنشاء الشركات الوهمية.
- * اللجوء إلى وكالات السفر والاستثمار فى القطاع السياحى.
- * تهريب الأموال للخارج.
- * سوق العقارات.
- * تجارة المجوهرات.
- * السمسرة.

ثانياً: أساليب غير تقليدية (الحديثة)، ومنها ما يلى:

- * استعمال بطاقات الائتمان والشيكات القابلة للتظهير.
- * التحويل البرقى للنقود.
- * غسل الأموال عن طريق الإنترنت.
- * الاعتماد المستندى الإلكتروني.

(١) د. محمد عمر بن يونس ويوسف أمين شاكر «غسل الأموال عبر الإنترنت.. موقف السياسة الجنائية»،

akakus، هليوبليس، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٥٧.

(2) Hans – Peter Bauer and Martin Peter, “ Global Standards for Money Laundering Prevention “, Volume, 10 No. 1 Journal of financial Crime, PP. 6972– (July 2002)

أولاً: الأساليب التقليدية ١- إنشاء الشركات الوهمية:

يطلق عليها أيضا اسم شركات الدمى (Dummy Companies)^(١)، أو الشركات السورية، لأنها لا تقوم بالأغراض المنصوص عليها في عقود تأسيسها، ولكنها تقوم بالوساطة في عمليات غسل الأموال غير المشروعة، وهذه الشركات هي شركات أجنبية مستترة لها أوراق قانونية، ولكن ليس لها كيان فعلي في الواقع، ولا هدف تجارى واضح، ويصعب على حكومات الدول الاطلاع على مستنداتها^(٢)، وكل ما تريده هو غسل الأموال غير المشروعة وإكسابها الصفة الشرعية^(٣).

فغاسلو الأموال يقومون بتأسيس مثل هذه الشركات - لاسيما في الدول النامية - ومثل هذه الشركات يكون لها نوعان من النشاط أحدهما معلن والآخر خفي، ونشاطها المعلن هامشيا غير منتج، وغالبا ما تتخذ أسماء «مائعة» مثل التصدير والاستيراد، وإحاق العمالة بالخارج، والاستقدام وتشغيل العمالة الوافدة، والمقاولات والتجارة، وغيرها من الأسماء التي لا تدل على نشاط معين للشركة، يمكن قياس إنتاجيتها على أساسه، وأغلب الظن أن معظم هذه الشركات تكون شركات واجهة وستارا لعمليات غسل الأموال بما لها من حسابات مصرفية، ومن علاقات ومعاملات مع المؤسسات المالية (البنوك ومراكز الصرافة والتحويل)^(٤).

وتقوم هذه الشركات بعمليات غسل الأموال من خلال أساليب عديدة، مثل شراء الشركات الخاسرة أو في مرحلة التصفية (مثل الفنادق أو سلسلة مطاعم) ثم يتم دعمها ماليا بكميات كبيرة من الأموال غير المشروعة لتحويلها لشركات مربحة، مع الإيحاء بضخامة أرباحها لتتمكن من خلط مزيد من الأموال غير المشروعة بها، وحرصا على عدم

(١) صفوت عبد السلام عوض «الأثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال.. ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات»، مجلة الحقوق، العدد الثاني، ٢٠٠٥م، ص ٥١.

(٢) عبد الله غالم «جريمة غسل الأموال من منظور اقتصادى وقانونى»، مجلة المنتدى القانونى، العدد السادس، ص ٢٩٦.

(٣) حمدى عبد العظيم «غسيل الأموال فى مصر والعالم»، دون دار نشر، ١٩٩٩م، ط ١، ص ٣٨.

(٤) أ. د. محمد بن أحمد صالح «جريمة غسل الأموال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية»، دون ناشر،

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ط ١، ص ٧٠.

إثارة الشبهات حول الثروات المفاجئة لتلك المشروعات، يتم إثبات أرباح سورية، ويتم سداد التزاماتها الضريبية لإثبات مشروعية تلك الأرباح^(١).

ويمكن أن تلجأ هذه الشركات أيضا إلى تزوير فواتير الاستيراد لبضائع من شركات أجنبية بإثبات سعر مرتفع وبطريقة سورية، على أن يتم إيداع الفرق بين السعر السوري المرتفع والسعر الحقيقي في حساب سرى للشركة في أحد البنوك الأجنبية^(٢).

٢ - اللجوء إلى وكالات السفر والاستثمار في القطاع السياحي:

إن اللجوء إلى وكالات السفر يعد إحدى وسائل التهريب في تبرير المال الموجود، حيث يكون مرتجعا من شراء تذاكر سفر، ثم يقومون ببيعها، أو ردها في البلد نفسه أو خارجه بعد خسارة جزء قليل من الثمن^(٣). كما يقوم غاسلوا الأموال باستثمار أموالهم في مشروعات عديدة، كالبناء أو الشراء، فعلى سبيل المثال يتم شراء المطاعم والنوادي الليلية، والمشروعات السياحية، والказينوهات، ثم يقومون بإدارتها بطريقة تكفل لهم ظهور الأموال المغسولة في صورة أرباح محققة من تلك الاستثمارات السياحية، هذا وقد كشف هذا الأمر أحد المسؤولين الكبار في المصرف الكولومبي عندما لاحظ التفاوت في دخل قطاع السياحة، فالعائد من هذا القطاع غالبا ما يكون بمقدار (٣٠٠) مليون دولار في السنة، أما في سنة ١٩٩١م فقد وجد أنه بلغ (٩٠٠) مليون دولار^(٤).

٣ - تهريب الأموال للخارج:

تعتبر عملية تهريب الأموال من أبسط الطرق التي يتم بها غسل الأموال، وهي أكثر انتشارا بين أوساط المهربين^(٥)، حيث يتم ذلك بأساليب بسيطة، مثل إخفاء النقود الورقية

(١) عبد الله غالم «جريمة غسل الأموال من منظور اقتصادي وقانوني»، مرجع سابق، ص ٢٩٦، السيد أحمد عبد الخالق «الأثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٥.

(٢) عبد الله غالم، «جريمة غسل الأموال من منظور اقتصادي وقانوني»، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٣) نادر عبد العزيز شافي «تبييض الأموال»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠٠١م، ص ١٦٤.

(٤) حمدي عبد العظيم «غسيل الأموال في مصر والعالم»، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٥) صفوت عبد السلام عوض «الأثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات»،

مرجع سابق، ص ٥١.

في الجيوب السرية للحقائب، أو بوضعها في علب حفاظات الأطفال، وغيرها من الطرق التي تؤدي إلى نقل الأموال خارج البلاد - بحرا أو جوا أو برا - بل إنه كان يمكن القيام بتهريب النقود بإرسالها بالبريد خارج البلاد^(١).

وتحرص أغلب الدول في الوقت الحالى على مكافحة التهريب كوسيلة لغسل الأموال عن طريق تعزيز الرقابة الجمركية فى مداخل البلاد وعلى الحدود، وتجرى كل فعل من شأنه التستر عما يحمله المسافر من أوراق نقدية إذا تجاوزت حدود مبالغ معينة، ففي الولايات المتحدة - على سبيل المثال - يفرض على المسافر أن يملأ إقرارا بمبالغ النقود التي يحملها إلى البلاد الأخرى إذا زادت قيمتها على العشرة آلاف دولار أمريكى^(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من التقدم التكنولوجى الهائل الذى حدث على كل الأصعدة فإن عملية التهريب مازالت قائمة، ومن أغربها عمليات تهريب الأموال التي تتم فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث إن الأموال نفسها التي يتم تهريبها تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة بعد تنظيفها؛ إذ يقوم المهرب بعبور حدود الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك، ثم يعود إلى الولايات المتحدة من منفذ قانونى، ويصرح لسلطات الجمارك عن المبالغ التي فى حوزته لضمان دخول تلك الأموال بطريقة قانونية، وبعد دخول المهرب يبدأ التصرف فى هذه الأموال، وكأنها أموال مشروعة، وقد اتبع المهربون هذه الطريقة بنجاح كبير؛ لدرجة أنه فى بلدة Brownsville بولاية تكساس والتي لها حدود مع المكسيك، وصلت الأموال المهربة عام ١٩٨٨م - ١٩٩٠م إلى ٨ مليارات دولار، وبلغت ٥ مليارات فى مدينة Nogales بولاية أريزونا، وأيضا فى مدينة سان دييجو بولاية كاليفورنيا^(٣).

(١) د. جلال وفاء محمدين «دور البنوك فى مكافحة غسل الأموال»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص١٧.

(٢) صفوت عبد السلام عوض «الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك فى مكافحة هذه العمليات»،

مرجع سابق، ص٥١.

لقد قررت المحاكم الأمريكية فى أحوال كثيرة «أن تفتيش الحقائب والأمتعة الشخصية فى المطارات، وفى منافذ الدخول والخروج على الحدود الأمريكية لا يتطلب الحصول على إذن». راجع:

-Kimberly Anne Summe ; The Bottle Against Money Laundering ; An Examination of U.S. Law, International Cooperative Efforts and Corporate Governness issues , Volume 3.No.3 , Journal of Money Laundering Control, PP.23644- , Winter 2000.

- Scott Sulzer, Money Laundering ; The Scope of the problem and attempts to combat it , volume 63, Tennessee Law Review, PP. 186187-.

(٣) صفوت عبد السلام عوض «الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك فى مكافحة هذه العمليات»،

مرجع سابق، ص٥١.

٤ - سوق العقارات:

وذلك إما من خلال الاستثمار العقاري المباشر (كشراء أراض أو عقارات مبنية)، أو القيام بالاستثمار فى التجمعات العقارية السياحية أو الفندقية، والإيحاء بضخامة عوائدها للتوسع فيها^(١).

٥ - تجارة المجوهرات:

من المعروف أن المحلات التى تعمل فى تجارة المجوهرات، تحتفظ باحتياطيات نقدية سائلة وضخمة، وذلك بهدف إتمام صفقات البيع والشراء، فقد يصل حجم المبيعات والمشتريات لتجار المجوهرات إلى مئات الملايين من الدولارات فى العام الواحد، خاصة فى (هونج كونج والصين)، ولإعطاء مثال على ذلك: تبدأ عملية غسل الأموال الأولى - مثلاً - فى جنوب شرقى آسيا، فى مدينة (بانكوك)، حيث يأتى مهرب المخدرات، ومعه ملايين الدولارات، التى يرغب فى تبييضها، ويسلمها إلى تاجر المجوهرات، فيخلط تاجر المجوهرات بعد ذلك هذه الأموال مع أموال احتياطاته النقدية التى يستخدمها فى عمليات البيع والشراء، ثم يستلم المهرب أمواله غير المشروعة بعد حين، على أنها نتيجة عمليات مضاربات فعلية على المجوهرات^(٢).

٦ - السمسرة:

تلعب السمسرة (Brokerage) دوراً كبيراً فى عملية غسل الأموال القذرة؛ إذ إنه من الممكن تحويل مقدار كبير من هذه الأموال إلى سمسرة متعاونين فى إحدى الدول ليشتروا بها كميات كبيرة من الأسهم والسندات المالية بأسمائهم، أو باسم أى شخص آخر، أو حتى باسم شركة وهمية، وإذا كانت هذه السندات غير اسمية فإن هذا يزيد من سهولة العملية، فيكون تسجيل ملكية هذه السندات غير ضرورى، ويقوم هؤلاء السمسرة بشراء العقارات فى الدول التى تسمح للأجانب بذلك بأسعار مبالغ فيها، ولا تتناسب مع قيمة العقار المراد شراؤه أو بيعه^(٣).

(١) أحمد جمال الدين موسى «الجريمة الدولية المنظمة.. تحليل اقتصادى»، ١٩٩٨م، ص ١٨.

(٢) موسوعة مقاتل:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec05.doc_cvt.htm

(٣) أروى فايز الفاعورى، إيناس محمد قطيشات «جريمة غسل الأموال.. الدول العام والطبيعة القانونية.. دراسة

مقارنة»، مرجع سابق، ص ٨٣.

ثانياً: أساليب غير تقليدية (حديثة):

لقد برزت الأساليب التكنولوجية المتقدمة كإحدى الوسائل السريعة لعمليات غسل الأموال نتيجة لثورة الاتصالات وتطور شبكتها، وتبرز أهمية هذه الوسائل في صعوبة الرقابة على مصدر تلك الأموال، وتتميز عن الأساليب التقليدية لغسل الأموال في أنها تتم عبر سلسلة من العمليات المعقدة والسريعة والمتعاقبة^(١). وقد تعددت هذه الأساليب، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١- التحويل البرقي أو الإلكتروني للأموال:

يستخدم غاسلو الأموال عدة طرق وتقنيات في تحريك أموالهم غير المشروعة، وسنعرض لأبرز هذه الأساليب بإيجاز، وذلك على النحو التالي^(٢):

أ - نظام «فيد واير» (Fid Wire): يرجع نظام «فيد واير» إلى المصرف الاحتياطي الاتحادي في أمريكا، ويستخدم كوسيلة فنية لغسل الأموال القذرة من خلال الاتصال هاتفياً بغاسل الأموال بشفرة خاصة تدخل في الجهاز الإلكتروني لمعالجتها وإرسالها إلى الجهة المستلمة، ثم يتم تحويل الأموال على أوراق المصرف المذكور، أو من خلال قيام المؤسسات بالاتصال هاتفياً مع (Fed) وتعطيه تعليمات على الهاتف باستخدام شفرة معينة، ثم يقوم نظام (Fed) بمضاهاة الشفرة، ثم يدخل الرسالة للجهاز الإلكتروني لمعالجتها وإرسالها إلى الجهة المتسلمة، أما إذا كانت التحويلات مرسلة إلى جهة ليست على خط الاتصال فتقيد فوراً، ويتم إخطار المؤسسة بها هاتفياً من (Fed)، وعلى ذلك يتم التحويل على أوراق المصرف الاحتياطي، وترسله الحوالة إلى المصرف الذي يتلقى تعليمات (Fed) بخضم المبالغ من حساب المرسل وقيده في حساب المستفيد.

ب - نظام «شيبس» (Chips): يقصد به نظام المدفوعات بين المصارف التابعة لدار المقاصة، ويمثل مصارف عملاقة في أمريكا وبلدان أخرى، وفيه يتم إرسال الأموال بين البنوك كدائن ومدين عن طريق نظام المقاصة.

(١) عبد العزيز محمد «المخدرات وظاهرة غسل الأموال»، مقال منشور في مجلة «الأمن والحياة»، ع: ٢٠٣، ١٩٩٩م.

(٢) خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال .. دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص ١٩٧.

ج - نظام «سويفت» (Swift): وظهر ذلك النظام في بلجيكا، ويعتمد بصفة أساسية على نقل الرسائل الخاصة بالتحويلات النقدية أو بمدفوعات بالعملات الأجنبية، وذلك من خلال بنك مراسل عن طريق (Fedwire) أو (CHIPPS) إلى بنك آخر يتلقى الرسالة.

٢ - الكارت المغنط (بطاقة الائتمان):

يمثل الكارت المغنط في بطاقة الائتمان المغنطة التي يصدرها البنك لعميله صاحب الحساب، الوسيلة التي يقوم العميل بالصراف بها من منافذ السحب الإلكتروني باستخدام رقمه السري، ويقوم غاسلو الأموال باستغلال هذه الوسيلة النقدية الحديثة من خلال صرف المال المراد غسله من أية ماكينة صرف آلية في بلد أجنبي، ثم يقوم الفرع الذي صرف من ماكينته بطلب تحويل المال إليه من الفرع مصدر البطاقة من حساب العميل الذي يكون قد تهرب من القيود والتي قد تكون مفروضة على التحويلات^(١). وفي الحقيقة تتميز بطاقة الائتمان في أنها تتيح دفع المال دون الحاجة إلى حيازة هذا المال نقدا، وتتمثل هذه الطريقة بإيداع أموال طائلة في حساب البطاقة، حيث يظل الحساب دائنا، ومن ثم يتمكن غاسلو الأموال من سحب الأموال النقدية أينما كانوا في العالم^(٢). ومن الجدير بالذكر أنه قد ظهرت في الآونة الأخيرة مسألة جديدة هي تزوير بطاقات الائتمان، والاحتيايل لسحب الأموال من نوافذ الحاسب الآلي (ATM)، ومؤدى ذلك حدوث أخطار تهدد العمل المصرفي؛ حيث قد يؤدي ذلك إلى فقدان الأموال كلها، لاسيما في حالة ضياع بطاقة الائتمان، وتعرف المحتالين على الرقم السري لصاحب البطاقة، كما أن استخدام تقنيات الشيكات المظهرة تتيح الإكثار من العمليات المتسلسلة، مما يسمح بإخفاء مصدر المال، وهذه تقنية يمكن استعمالها كثيرا في غسل الأموال^(٣).

(١) هدى قشقوش «جريمة غسل الأموال»، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٥٩.

(2) Jackie Johnson , "Blacklisting Initial Reactions, Responses and Repercussions", Volume 4

No. 3, Journal Of Money Laundering Control , (Winter 2001) PP. 221225-

(3) D. Amelio, J.R. Overview Of Worldwide Credit Cards Fraud, Interpol Conference, Ottawa Canada , 1992, P.16-.

وكذلك انظر: حمدي عبد العظيم «غسيل الأموال في مصر والعالم»، مرجع سابق، ص ١٧١.

٣ - غسل الأموال عبر الإنترنت:

لقد أدى ربط الحاسبات الإلكترونية (الكمبيوتر) بنظام الشبكات إلى ظهور المجتمع المعلوماتى وتكنولوجيا المعلومات (Information Technology)، وكان من أهم مظاهر وجود المجتمع المعلوماتى ظهور العملة الإلكترونية (Electronic Money)، والتي أصبحت تمثل وسيلة للتداول المالى على مستوى العالم، وقد انعكس هذا التطور العلمى الهائل على جريمة غسل الأموال التى اتخذت مظهرا إلكترونيا فى ارتكابها، وذلك باستخدام الإنترنت والعالم الافتراضى^(١).

وتشير أصابع الاتهام إلى أن جرائم غسل الأموال أخذت تمتد فى أوروبا والولايات المتحدة إلى أندية القمار على شبكة الإنترنت التى اصطلح على إطلاق تسمية الكازينوهات الافتراضية (Virtual Casinos) عليها، ومعظم هذه النوادى تعلن عبر الشبكة أنها تقع فى حوض الكاريبى (Caribbean Basin)، إلا إنها وفى واقع الحال تدار من قبل أشخاص فى منازلهم أو مكاتبهم، وتتقاضى دولهم منهم رسوما سنوية تتراوح ما بين ٧٥ ألفا إلى ١٠٠ ألف دولار، وتوفر هذه الأندية من خلال الموقع على الشبكة (Web) كل أنواع القمار ابتداء من لعب الورق، وانتهاء بآلات القمار، ومن شأن ازدهار هذه المواقع أن تسهم فى توفير الفرصة لغاسلى الأموال لممارسة الآلية آنفة الذكر فى نوادى القمار على الشبكة، بالإضافة إلى تفضى الضرائب المفروضة على الدخل فى الولايات المتحدة^(٢).



(١) عمر بن يونس، ويوسف شاكير «غسل الأموال عبر الإنترنت.. موقف السياسة الجنائية»، مرجع سابق،

ص ٢٥ - ٣٠.

(٢) أروى فايز الفاعورى، إيناس محمد قطيشات «جريمة غسل الأموال.. المدلول العام والطبيعة القانونية.. دراسة

مقارنة» مرجع سابق، ص ٨٤ - ٨٥.

المبحث الثاني خصائص جريمة غسل الأموال وأسبابها

فى هذا المبحث سيكون حديثنا عن الخصائص التى تميز جريمة غسل الأموال عن غيرها من الجرائم الأخرى، هذا بالإضافة إلى توضيح أسباب انتشار ظاهرة غسل الأموال، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: خصائص جريمة غسل الأموال

تتصف جريمة غسل الأموال بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الكثير من الجرائم، وفيما يلي توضيح لأهم هذه الخصائص:

أولاً: جريمة غسل الأموال.. جريمة عالمية:

بعد الانفجار الهائل فى ثورة الاتصالات واستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة فى العمليات المصرفية، أصبحت جرائم غسل الأموال جرائم عالمية، تتعدى حدود الدولة الواحدة، الأمر الذى يجعل الجهود الوطنية عاجزة عن مواجهة تفاقم هذه الظاهرة، مما جعلها تستدعى جهوداً دولية دؤوبة لمواجهةها^(١).

وبالرغم من بعض الفوائد التى تجنيها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وما يرافقها من إزالة العوائق الجمركية، واستخدام التجارة الإلكترونية، وشيوع المناطق الحرة وعمليات الخصخصة، فإن لكل ذلك أثراً قد يكون سلبياً فى تنشيط عمليات غسل الأموال، خصوصاً وأن كثيراً من التشريعات لبعض الدول تفتح المجال لتنامي عمليات غسل الأموال من خلال تسهيل إمكانية إنشاء الشركات الوهمية والتحويلات الإلكترونية، واستخدام بطاقات الصرف الآلى، والتى غدت الظاهرة الأبرز شيوعاً فى العمليات المصرفية^(٢).

(١) د. طارق كامل عجيب «مفهوم جريمة غسل الأموال والعقوبات المقررة لها»، مجلة النزاهة والشفافية، ص ٤٠
<http://www.nazaha.iq/%5Cimages%5Cnazaha-mag%5Cr015%5Cpdf%5Cpart2.pdf>

(٢) أروى فايز الفاعورى، إيناس محمد قطيشات «جريمة غسل الأموال.. المدلول العام والطبيعة القانونية.. دراسة مقارنة»، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢م، ط ١، ص ٣٣ - ٣٤، د. غسان رباح، «جريمة تبييض الأموال.. دراسة مقارنة» المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، ٢٠٠٥م، ط ٢، ص ٥٥.

ثانياً: جريمة غسل الأموال.. جريمة منظمة:

تتصف جريمة غسل الأموال بأنها جريمة منظمة، والجريمة المنظمة هي مشروع إجرامى قائم على أشخاص يوحدون جهودهم من أجل القيام بأنشطة إجرامية على أساس دائم مستمر - ويصنف هذا التنظيم بكونه ذا بناء هرمى «مستويات قيادية وأخرى تنفيذية» - وتحكم هذا التنظيم قوانين ولوائح داخلية، تحدد بدقة كيفية سير العمل داخل التنظيم، ويستخدم فى تحقيق أغراضه العنف والتهديد والابتزاز والرشوة والمحسوبية، سواء أكان ذلك فى أجهزة الحكم أم أجهزة الإدارة^(١).

وقد عرفها الدكتور فاروق النبيهان بأنها «الجريمة التى أفرزتها الحضارة المادية لكى تمكن الإنسان المجرم من تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة يخفى فيها أغراضه الإجرامية، ولا بد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين».

ويعرفها البعض بأنها: «مجموعة من الأفراد المنظمين بقصد الكسب بوسائل غير مشروعة وباستمرار، وتمتد ممارسة الأنشطة الإجرامية عبر الدول بوسائل يمكن من خلالها استخدام العنف وإفساد الموظفين، وتهدف هذه التنظيمات إلى الربح»^(٢).

ومن هذه التعريفات يتضح أن الجريمة المنظمة تتسم بالخصائص التالية^(٣):

- يتم ارتكابها عن طريق عصابات منظمة.
- تتخذ الشكل الهرمى المتدرج فى المسئوليات (تقسيم الأدوار).
- السرية التامة للأعمال والخطط التى تقوم بها.
- الاستمرارية والثبات فى وجودها.
- استخدام وسائل الترويع والترغيب والعنف عند ارتكابها.
- تحقيق الربح كهدف لأنشطتها غير المشروعة.
- العمل على إعاقة تطبيق قانون العقوبات بكل الوسائل بما فى ذلك التهديد والرشوة.

(١) سناء خليل «الجريمة المنظمة عبر الوطنية.. الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية»، المجلة القومية الجنائية، العدد: ٣ - يوليو ١٩٩٦م، ص ٨٩ وما بعدها.

(٢) اللواء الدكتور محمد فتحى عيد «الأموال المتأتية من الجرائم المنظمة وسبل مكافحتها»، المحاضرة العلمية الثالثة ضمن برنامج الموسم الثقافى الثالث عشر للمركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٦م، ص ٢١.

(٣) دليلة مباركى «غسيل الأموال» مرجع سابق، ص ١٤ - ١٥.

وهناك علاقة وثيقة بين الجريمة المنظمة، وعمليات غسل الأموال؛ حيث إن عصابات الجريمة المنظمة - المافيا - تسعى إلى^(١):

١ - توفير واجهة نظيفة للعمليات الإجرامية التي يقومون بها، والتي تتحصل منها أموال قذرة.

٢ - تقليل المخاطر التجارية والأمنية من خلال تنويع الاستثمارات، فجزء صغير من العائدات الإجرامية يكفي وحده لمواصلة تطوير الأنشطة الإجرامية.

وبعبارة أخرى فإن هناك ارتباطا وثيقا بين الجريمة المنظمة وغسل الأموال باعتبار أن هذه الأخيرة لا تقع إلا من جماعة منظمة، أي إن القائمين على عمليات غسل الأموال هم منظمات إجرامية تخصصت بصفة مستمرة لممارسة هذا الإجرام المنظم، واعتباره حرفة تجلب من خلاله الأرباح الطائلة، كما أن الأموال المراد غسلها وتطهيرها جاءت من مصادر غير مشروعة، كالإتجار بالمخدرات والسلاح، وأن الجهة التي قامت بمثل هذا النشاط الإجرامى لا بد وأن تكون جهة احترفت مثل هذا النوع من الإجرام المنظم، هذا بالإضافة إلى أن القضاء على عمليات غسل الأموال لا يكون منفردا، بل يجب أن يشمل القضاء على الجهة التي تديره وتمارسه، وهي عصابات الجريمة المنظمة، أي إنه لا بد من القضاء على الجريمة المنظمة حتى نتمكن من القضاء على جريمة غسل الأموال^(٢).

ثالثا: جريمة غسل الأموال.. جريمة اقتصادية:

تصنف جريمة غسل الأموال بأنها جريمة اقتصادية، وتعرف الجريمة الاقتصادية بأنها نوع من الجرائم التي تقع بالمخالفة للتشريعات والقوانين الجنائية والاقتصادية التي تنظم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وتهدد بالتالي المصلحة الاقتصادية بالخطر والأذى^(٣).

(١) د. خالد حمد محمد الحمادي «غسل الأموال في ضوء الإجرام المنظم»، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) أمل أحمد أبل «جريمة غسل الأموال عبر الإنترنت»:

<http://www.moj.gov.bh/jlsi/media/pdf/%D8%BA%D8%B3%D920%84%D8%A7%D9%84%D8%A3%D985%988%D8%A7%D920%84%D8%B9%D8%A8%D8%B120%D8%A7%D984%D8%A7%D986%D8%AA%D8%B1%D986%D8%AA.pdf>

(٣) آمال عبد الحميد «الجرائم الاقتصادية المستحدثة واختلال قيمة الكسب المشروع»، بحث مقدم لندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤، ص ٣٧.

رابعاً: جريمة غسل الأموال.. جريمة تكنولوجيا:

يمكننا القول بأن جريمة غسل الأموال من جرائم التكنولوجيا؛ حيث يستخدم غاسلو الأموال جميع وسائل التكنولوجيا الحديثة المتطورة لتنفيذ صفقاتهم وعملياتهم المحمومة، وقد ساعدت تلك الوسائل بصورة غير مباشرة على خدمة أهدافهم، وبالمقابل فهم حريصون على استغلالها أسوأ استغلال لت تحقيق مآربهم، ويتجلى ذلك فى تنفيذ عملياتهم المالية والمصرفية من خلال الإنترنت والهاتف المتنقل والتحويل الإلكتروني والتحويل البرقى وغيرها^(١).

خامساً: جريمة غسل الأموال.. جريمة تابعة:

تعد جريمة غسل الأموال نشاطاً إجرامياً تبعياً يفترض وجود نشاط إجرامى أصلى سابق عليه، حيث ينصب نشاط غسل الأموال على الأموال الناتجة عن النشاط الإجرامى الأخير^(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن جريمة غسل الأموال تشبه إلى حد ما جريمة اختفاء الأشياء المسروقة والمتحصلة من جنابة أو جنحة، وذلك التشابه دعا البعض إلى القول بإمكانية توقيع الجزاء الجنائى عن فعل الغسيل استناداً إلى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة^(٣).

المطلب الثانى: أسباب انتشار جريمة غسل الأموال

هناك العديد من الدوافع والأسباب وراء انتشار وتزايد معدلات جرائم غسل الأموال، وهذه الدوافع والأسباب يمكن إجمالها على النحو التالى:

أولاً: الفساد الإدارى:

يقصد بالفساد الإدارى انحراف الموظفين عن جادة الصواب والحق، كأن يقبلوا رشاوى من المتعاملين مقابل تسهيل وإنهاء المعاملات وإنجازها خلال فترة قصيرة، حتى لو كانت مخالفة للأحكام القانونية.

(١) د. صالح السعد «دليل البنوك فى كشف غسل الأموال»، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٦م، ص ٧٧ - ٧٨.

(٢) د. عزت محمد العمري، «جريمة غسل الأموال»، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٦.

(٣) محمد أمين الرومى، «غسيل الأموال فى التشريع المصرى والعربى»، شركة الجلاء للطباعة، ٢٠٠٦م، ص ١٤.

والفساد الإدارى يكون من خلال وجود مجموعة من المسؤولين وكبار الشخصيات فى الدولة، يقومون باستغلال نفوذهم وإساءة استعمال وظائفهم، وذلك عن طريق تقاضى عمولات ورشاوى وهدايا مقابل صفقات محددة، أو إعطاء تراخيص حكومية لبدء نشاطات استثمارية بطرق ملتوية، أو للحصول على خدمات عامة، كالغاز والكهرباء والهاتف، أو لإرساء مناقصات أو مزايدات لأشخاص معينين دون غيرهم، إضافة إلى عمليات الاختلاس التى يقوم بها الموظفون المعينون فى مناصب حساسة يمكنهم الاستفادة منها سرىا دون العلم بها^(١).

ثانيا: الفساد المالى:

هناك علاقة وثيقة بين الفساد المالى وغسل الأموال؛ حيث إن غسل الأموال يرجع فى جزء كبير منه إلى استخدام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فى عمليات الغسل، وتتورط هذه البنوك والمؤسسات المالية وموظفوها فى عمليات الغسل ذاتها، ويتم ذلك بأفعال أو تصرفات أو معاملات يترتب على القيام بها إخفاء الصفة غير المشروعة لمتحصلات الجريمة أو قطع الصلة بين المتحصلات ومصدرها غير المشروع^(٢). وأبرز مثال على ذلك هو بنك «الاعتماد والتجارة الدولية» (BCCT)، الذى أطلق عليه «بيتر ترويل» و «لازى جرونى» إمبراطورية الفساد المالى^(٣).

ثالثا: الفساد السياسى:

توجد علاقة وطيدة بين الفساد السياسى وغسل الأموال، ذلك أن أهم وأخطر عمليات غسل الأموال تنتج عن سوء استخدام السلطة السياسية بواسطة رؤساء الدول والحكومات والأحزاب السياسية وأعضاء المجالس النيابية وأعضاء الحكومة وكبار مسئولى الدولة، إذ يقترن الفساد السياسى فى كثير من الدول باستغلال النفوذ والسلطة، بما تنطبق عليه المقولة السائدة «السلطة مفسدة» لجمع الثروات الطائلة وتهريب الأموال لغسلها واستخدام العائدات المتحصلة منها فى اكتساب واقتناء الأموال العينية بأنواعها كالذهب والمجوهرات والسيارات الفاخرة والعقارات واستبدالها بصكوك مالية وأسهم وسندات وإعادة استثمارها

(١) صالحة العمري «جريمة غسل الأموال وطرق مكافحتها»، مجلة الاجتهاد القضائى، العدد الخامس، ص ١٨٦.

(٢) سعيد عبد اللطيف حسن «جرائم غسل الأموال بين التفسير العلمى والتنظيم القانونى»، القاهرة، ٢٠٠٠م،

ط، ص ١٣٠.

(٣) عبيد العظيم حمدى عبد العظيم «غسيل الأموال فى مصر.. الجريمة البيضاء.. أبعادها.. آثارها.. وكيفية

مكافحتها»، دار عبد العظيم حمدى، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٨٤.

فى مشروعات وشركات لحسابهم الخاص غير خاضعين ولا عابئين بأى قيود تؤثر بالسلب فى الاقتصاد القومى^(١).

رابعاً: أسباب أخرى (ازدياد الظاهرة):

بالإضافة إلى الأسباب السابقة توجد أسباب أخرى تعمل على ازدياد ظاهرة غسل الأموال ومن هذه الأسباب ما يلى^(٢):

■ التطور التكننى والتكنولوجى الذى أدى إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة عن طريق ظاهرة العولمة، وما تسببت فيه من حرية للمعلومات والمعاملات، وإزالة الحواجز الجمركية والتجارية بين الدول.

■ وجود شبكة الإنترنت وما ترتب عليها من سهولة فى التحويلات الإلكترونية التى يقوم بها العملاء بأنفسهم دون حاجة إلى رقابة بشرية من السلطات المختصة، مع تطور استخدام شبكات الحاسب الآلى المرتبطة بكافة الأسواق المالية والنقدية، مما يسهل عملية نقل المبالغ الكبيرة من خلال المراكز المالية فى العالم.

■ زيادة حجم التجارة الدولية والمعاملات بين رجال الأعمال، أدى إلى زيادة الطلب على البنوك ونمو العلاقات فيما بينهم، وكذا مع عملائهم، وبالتالي الاستخدام غير القانونى لمثل هذه الخدمات.

■ ظهور أشكال جديدة من أساليب الدفع كالنقود الرقمية، بالإضافة إلى كثرة وتطور المراكز المالية «الأوف شور»؛ حيث تقل الرقابة المالية والمصرفية القانونية، مما يوفر للعملاء سرية مطلقة، وبالتالي حماية المجرمين، وعدم الكشف عنهم.



(١) محمد سعيد الرهوان «مجلة الحقوق» - جامعة الكويت، العدد الثالث، ص ٢٨٢ مشار إليه فى دليلة مباركى، «غسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) عبد الفتاح سليمان «مكافحة غسل الأموال»، دار علاء الدين، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٤.

المبحث الثالث آثار غسل الأموال

إن نشاط غسل الأموال كأى نشاط إجرامى تنتج عنه آثار سلبية تمس نواح مختلفة من المجتمع، غير أنه نظرا لما تمثله جريمة غسل الأموال من طبيعة خاصة لارتباطها الوثيق بالفساد والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والفساد السياسى فإن لها تأثيرات بالغة الخطورة، سواء فى الدول التى نتجت عنها الأموال غير المشروعة المراد غسلها أم على الدول التى يتم فيها الغسل^(١).

فغالبا ما تسلك الأموال التى يتم غسلها مسارا مخالفا تماما عن مسار الأموال المشروعة؛ حيث إن تجمع كم هائل من الأموال غير الخاضعة للرقابة بأيدى عصابات إجرامية قد يؤدى إلى جعل قطاعات اقتصادية فى غاية الحساسية، كالقطاعين المالى والإنتاجى، تحت تصرف العصابات، والنتيجة الطبيعية أن جانبا مهما من رأس المال السائل لا يخضع للقواعد الاقتصادية الدولية أو لصالح الدول التى تمر عبرها هذه الأموال، مشكلة بذلك أموالا ساخنة (Hot Money)؛ إذ تركز هذه العصابات فى الغالب على الأنشطة التى تمكنها من تحقيق الربح السريع، وتتماشى مع القواعد التى وضعتها هذه العصابات لإحكام عمليات الغسل^(٢)، كما يستفاد فى بعض الحالات من ضخامة حجم تلك العائدات المتراكمة التى يتم غسلها فى محاصرة بعض الأسواق، أو حتى بعض الاقتصادات الصغيرة، أو القضاء عليها^(٣).

(١) دليلة مباركى «غسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ٤٠.

(2) Marie- Christine Dumpus, Finance Criminelle: Comment le crime organisé blanchit l'argent Sale, criminalité internationale (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1998), PP 12-.

مشار إليه فى بديعة لشهب «أثر عمليات غسل الأموال فى القطاعين المالى والإنتاجى»، بحوث اقتصادية عربية، العددان ٤٣ - ٤٤، صيف - خريف ٢٠٠٨م، ص ٨.

(٣) بديعة لشهب «أثر عمليات غسل الأموال فى القطاعين المالى والإنتاجى»، المرجع السابق، ص ٨.

وقد بات من المؤكد أن غسل الأموال يؤثر بصفة خاصة على كافة القطاعات الاقتصادية في الدول، وذلك من خلال تأثيره في الدخل القومي وتوزيعه، وعلى الادخار والاستثمار، وعلى قيمة العملة الوطنية، والأسعار المحلية، وميزان المدفوعات، والتنمية الاقتصادية^(١). وفي هذا المبحث نتعرف إلى أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات غسل الأموال، وذلك في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لغسل الأموال

تترتب على عمليات غسل الأموال آثار اقتصادية سلبية تؤثر في السياسة الاقتصادية، وتتخلص هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: آثار غسل الأموال في الاستثمار:

يؤدي غسل الأموال إلى خروج جزء من الأموال الوطنية إلى الدول الأجنبية عبر القنوات المصرفية، الأمر الذي يترتب عليه نقص حجم المدخرات المحلية، وعدم قدرتها على تلبية المتطلبات الاستثمارية المخطط لها^(٢).

ويؤدي نشاط غسل الأموال أيضاً إلى فساد مناخ الاستثمار ذاته ذلك أن أصحاب المدخرات المشروعة وهم يشاهدون أصحاب المدخرات غير المشروعة يمتنعون عن استثمار مدخراتهم داخل الدولة، أو يهربون أموالهم إلى الخارج يحذون حذوهم محاكاة منهم لهم، وبذلك يسود مناخ غير ملائم للاستثمار^(٣).

ويجب أن نعلم أن خروج الأموال المحصلة من جريمة يبلغ في تأثيره أضعافاً لخروج الأموال المحصلة من أنشطة اقتصادية مشروعة، فالأخيرة تعنى أنها وظفت في خدمة الاقتصاد، وأسهمت في إشباع جزء من الحاجات المجتمعية، ومواجهة طلب شريحة من أبناء المجتمع، وخلقت فرص عمل من مستويات مختلفة، إلا أن الأموال المحصلة من أنشطة غير مشروعة تعنى أنها أضرت بالمجتمع، كما في الرشوة وتجارة المخدرات،

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي «ظاهرة غسل الأموال ومسئولية البنوك في مكافحتها» بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، غرفة دبي - جامعة الإمارات، ٢٠٠١م، ص ١٣٨١.

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمي «الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر»، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨م، ص ١٦٧.

(٣) «جرائم ذوى الياقات البيضاء».. حلقة نقاشية عقدتها مجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، السنة ٢٣، العدد: ٣ سبتمبر ١٩٩٩م، ص ٢٨٧.

كما حرمت المجتمع حتى من توظيف رأس ماله توظيفاً سليماً، وتزداد المشكلة عمقاً إذا كان النقد الأجنبي الذى يتم تهريبه نحو الخارج بقصد الغسل تم الحصول عليه من قروض دولية إذ فى الوقت الذى يرتب فيه عبئاً على الاقتصاد لا يستفيد منه؛ بل يحرم منه بالكامل^(١).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن عمليات غسل الأموال من شأنها أن تؤدى إلى اتجاه الاستثمار نحو القطاعات غير المنتجة، ويتم هذا بالخصوص من جراء عمليات غسل الأموال القذرة؛ حيث إن المبالغ المبيضة توجه غالباً إلى أنشطة مثل المضاربة العقارية، وشراء النوادى الليلية ودور القمار، والتحف الثمينة واللوحات الفنية، وهذه الاستثمارات تضخم الإنفاق الاستهلاكى الضائع، وتضعف القدرة على التوجه نحو الاستثمارات المنتجة، التى من شأنها أن تنعش الاقتصاد، وتعود بالفائدة على المجتمع، مثل القضاء على البطالة^(٢).

ثانياً: آثار غسل الأموال فى الدخل القومى:

يؤدى غسل الأموال إلى حدوث خلل فى توزيع الدخل القومى، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء (محدودى الدخل فى المجتمع)، مما يؤدى بدوره إلى عدم وجود استقرار اجتماعى، مع إمكانية حدوث صراع طبقى وأعمال عنف^(٣).

كما يسهم غسل الأموال فى خفض العائدات التى تحصل عليها الدولة من إيراداتها السيادية، ويؤدى إلى تفاقم العجز فى الموازنة العامة، فإذا كانت الأموال محصلة من فساد سياسى أو إدارى فإن ذلك يؤدى إلى الحرمان المباشر من هذه الأموال، مما يؤدى إلى تقلص الأنشطة الخاضعة للضريبة، وبالتالي انخفاض الحصيلة، ومن ثم خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لحفظ التوازن والاستقرار الاجتماعى، أى إن غسل الأموال يؤدى إلى الحد من قدرة السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل القومى من بين فئات المجتمع^(٤).

كما تجدر الإشارة إلى أنه فى حالة عودة الأموال غير المشروعة إلى الاقتصاد الوطنى بعد غسلها، يؤدى ذلك إلى زيادة كمية النقود فى يد أفراد يتسمون بعدم الرشد فى الإنفاق

(١) السيد أحمد عبد الخالق «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) مختار شبيلي «مكافحة الإجرام الاقتصادى والمالى الدولى»، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبيدة، كلية

الحقوق، يونيو ٢٠٠٤م، ص ٢٣.

(٣) مركز زايد للتنسيق والمتابعة - جامعة الدول العربية «غسيل الأموال»، أبو ظبى، آذار ٢٠٠٢م، ص ١٣.

(٤) حمدى عبد العظيم «غسل الأموال فى مصر والعالم»، دار الشروق، ١٩٩٧م، ط ١، ص ٣٠.

الاستهلاكى ، وحدوث موجات تضخمية تتمثل فى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الظاهرة تحقق مصالح التجار وطبقة الأثرياء أصحاب الدخل المتغيرة، فى حين أنها تضر بأصحاب الدخل الثابتة، وهم العاملون فى المصالح الحكومية، وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية الذين يصبحون ضحايا للتضخم^(١).

ثالثاً: آثار غسل الأموال فى قيمة العملة الوطنية:

تؤدى عمليات غسل الأموال إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بغرض تحويلها للإيداع فى بنوك خارج البلاد أو استثمارها هناك، وبالمقابل تتم زيادة العرض للعملة الوطنية، مما يؤدى إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأجنبية تمشياً مع سوق العرض والطلب، وضعف قوتها الشرائية، واضطراب الأسعار، وزعزعة الثقة بقيمة العملة الوطنية محلياً وإقليمياً، والمضاربة على العملات الأجنبية، وظهور السوق السوداء لصرف العملة^(٢). كما يؤدى انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى التخوف من استمرار هذا الانخفاض، مما يضطر الدول إلى التحويل التضخمى الذى يؤدى إلى زيادة الأموال المحولة إلى الخارج، وفى مثل هذه الحالة تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات خاصة بالسياسة النقدية، مثل رفع سعر الفائدة، وتثبيت سعر الصرف؛ لأن معدل الفائدة الحر والخاضع لسوق العرض والطلب قد يتأثر فى حالة التوقعات المتزايدة حول تخفيض العملة ويؤدى حتماً إلى ارتفاع سعر الفائدة كنتيجة حتمية لانخفاض سعر صرف العملة المحلية، وذلك بهدف تعزيز الثقة بالعملة الوطنية، وطبعاً فإن لمثل هذا الإجراء محاذيره الاقتصادية المختلفة^(٣).

رابعاً: آثار غسل الأموال فى معدلات الاستهلاك:

مما لاشك فيه أن أصحاب الأموال غير المشروعة، ترتفع معدلات استهلاكهم، وذلك يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها: التوسع فى الشراء الذى يعد طريقة من طرق غسل هذه الأموال، فضلاً عن أن المال الذى يأتى دون عناء يذهب عادة من دون عناء، وعادة أن من يعمل فى أنشطة غير مشروعة، يحصل عادة على عوائد مرتفعة للغاية، مقابل مجهود ووقت

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي «ظاهرة غسل الأموال ومسئولية البنوك فى مكافحتها»، مرجع سابق، ص ١٣٨٥.

(٢) د. صالح السعد «أضرار ومخاطر غسل الأموال»، ص ٢ - ٣.

<http://www.policemc.gov.bh/reports/2009/October/28633923422906880436/2009-10-.pdf>

(٣) د. صالح السعد «أضرار ومخاطر غسل الأموال»، المصدر السابق، ص ٣.

قليلين، لا يتناسبان مع هذه الأرباح المحققة، ومن ثم لا تصرف هذه الأموال في مجالات تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، فهي تصرف عادة على الكماليات والحفلات والسهرات والملابس والرحلات وشراء السيارات الفارهة، والفيلات والقصور والتحف والحلى، إضافة إلى الصرف على الشركات الوهمية، التي لا تدر النفع على الاقتصاد القومي، ويتمثل ذلك الصرف في الديكورات والدعاية والإعلان، ورواتب موظفين لا يشاركون في زيادة إجمالي الناتج القومي لاقتصاديات الدول، وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي، ويزيادة معدلات الاستهلاك ينخفض الادخار المحلي تطبيقا للمعادلة الاقتصادية المشهورة «الادخار = الدخل - الاستهلاك»^(١).

خامسا: آثار غسل الأموال فى الركود الاقتصادى:

لوحظ أن تهريب الأموال إلى الخارج لغسلها وأيضا استخدام الأموال المغسولة فى تنفيذ صفقات استثمارية غير منتجة، من خلال تجميدها بشراء مقتنيات مشهورة بمبالغ طائلة، مثل اللوحات الزيتية لمشاهير الفنانين، أو بشراء التحف والأحجار الكريمة باهظة الثمن، يؤدي إلى إضعاف وتراجع القدرات المالية المتاحة لتنفيذ مشاريع وطنية منتجة، كما يؤدي إلى الكساد والركود الاقتصادى المستمر مع استمرار عمليات غسل الأموال^(٢).

سادسا: آثار غسل الأموال فى ميزان المدفوعات:

لقد أثبتت الدراسات أنه توجد علاقة بين تزايد حجم عمليات غسل الأموال وبين لجوء الدول إلى الاقتراض من الخارج، فتزايد عمليات غسل الأموال يعمق العجز فى ميزان المدفوعات من خلال ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية، وما يترتب على ذلك من انخفاض الإنتاجية وانخفاض حجم الصادرات وتزايد الواردات وضعف القدرة التنافسية والتلاعب فى قيمة الصفقات التجارية^(٣).

(١) موسوعة مقاتل: «عمليات غسل الأموال»:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec12.doc_cvt.htm

(٢) د. صالح السعد «أضرار ومخاطر غسل الأموال»، مصدر سابق، ص ٢.

(٣) السيد أحمد عبد الخالق «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال»، مجلة كلية الحقوق - جامعة

المنصورة، ١٩٩٧م، ص ٤٢.

سابعاً: آثار غسل الأموال فى الأسواق المالية:

يمثل غسل الأموال تحدياً حقيقياً، ليس فقط بالنسبة إلى الأسواق المالية الدولية الكبرى، والمراكز المالية الحرة، وإنما أيضاً بالنسبة إلى الأسواق الناشئة، فالواقع أن أى دولة منخرطة فى النظام المالى الدولى، تواجه خطر استغلال اقتصادها من خلال أسواقها المالية فى مثل هذه العمليات، وبالطبع فالأسواق الناشئة التى تفتح اقتصادها ونظامها المالى أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، تصبح هدفاً سائغاً بالنسبة إلى غاسلى الأموال، بالنظر إلى كثافة الجهود المبذولة من طرف سلطات الأسواق المالية الكبرى والعديد من المراكز المالية الحرة لمكافحة غسل الأموال، الأمر الذى يحفز غاسلى الأموال على تحويل أنشطتهم إلى الأسواق الناشئة^(١).

والجدير بالذكر أن عمليات تحويل الأموال هذه تتم باعتبارها نقاط عبور لغسل الأموال ليس إلا، دون أن تستفيد منها اقتصادات هذه الدول؛ حيث تستغل كمبرات مؤقتة فى عملية الغسل، مما ينعكس سلباً على هذه الدول، إذ لا يتم استثمار الأموال القذرة فى أى مشاريع تنموية، بل يجرى فقط استغلال أسواقها فى عمليات مضاربة شديدة قد تعصف بهذه الأسواق، ويعتبر ما آلت إليه الأسواق المالية لجنوب شرق آسيا من الأمثلة القوية فى هذا الإطار، فقد أسهم حقن الاقتصاد الإقليمى لهذه الدول بمليارات الدولارات الخاضعة لعمليات غسل الأموال فى حدوث مضاربات شديدة أدت إلى حدوث سلسلة انهيارات مالية واقتصادية فى هذه الدول، وامتدت إلى خارجها كذلك^(٢).

ثامناً: غسل الأموال وزيادة الأعباء الضريبية:

لقد ذكرنا آنفاً أن الأموال التى تخرج من أى بلد لتستقر فى بنوك عالمية وفق عمليات غسل أموال تشكل تهديداً للدخل الوطنى، مما يؤثر سلباً فى الاقتصاد الوطنى بشكل عام، ويكون أيضاً ذا تأثير سلبى على أصحاب الدخول المشروعة فى الاقتصاد الوطنى بشكل خاص، كما أن انخفاض الدخل الوطنى المسجل فى الحسابات المحلية، يجعل الحكومات

(١) بديعة لشهب «أثر عمليات غسل الأموال فى القطاعين المالى والإنتاجى»، مرجع سابق، ص ١١.

(2) Dupuis, Finance criminelle Comment le crime organisé blanchit l'argent sale, pp. 28-

مشار إليه فى: بديعة لشهب «أثر عمليات غسل الأموال فى القطاعين المالى والإنتاجى»، مرجع سابق، ص ١١.

تضطر إلى رفع سقف الضرائب المقررة، وفرض ضرائب جديدة على قطاعات مختلفة، مما يؤدي إلى زيادة معاناة دافعي الضرائب، وانخفاض مدخراتهم، وتناقص مستوى الرفاهية^(١).

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية لغسل الأموال

لا يقتصر تأثير عمليات غسل الأموال في الجوانب الاقتصادية فقط، بل إن هذا التأثير يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، ويرجع ذلك إلى أن الأموال غير المشروعة لا تنشأ عن عمل أو إنتاج حقيقي، لذلك فإن أصحاب هذه الأموال لا يحرصون على تحقيق التعادل بين المنفعة الجدية للنقود والسلع الاستهلاكية، حيث تتسم تصرفاتهم بالسفه، والاتجاه نحو استهلاك سلع غير مشروعة كالمخدرات والقمار والدعارة، مما يؤدي إلى خلل اجتماعي^(٢).

أولاً: الآثار الاجتماعية لغسل الأموال:

تتمثل أهم الآثار الاجتماعية لعمليات غسيل الأموال في البطالة وازدياد معدل الجريمة والتوازن الاجتماعي وغيرها^(٣)، كما تتمثل في إظهار الفوارق السريعة والشاسعة في معدلات الدخل وسوء توزيع الثروة، الشيء الذي يولد الكثير من المشاغل والأحقاد ودفع الشرفاء أو إغوائهم ليحذو حذو الآخرين^(٤).

وفيما يلي توضيح لأهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن عمليات غسل الأموال:

١- آثار غسل الأموال في القيم الاجتماعية:

لقد أصبح المال هو معيار القيمة للأفراد في المجتمع بصرف النظر عن مصدره، وعندما أصبح الأمر كذلك، فقد أدى هذا إلى اهتزاز القيم الاجتماعية المستقرة في المجتمع الذي ينعم بالسلام الاجتماعي^(٥).

(١) د. صالح السعد «أضرار ومخاطر غسل الأموال»، مصدر سابق، ص ٣ - ٤.

(٢) خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال.. دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) د. عسادل عبدالعزيز «غسيل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ٤٠.

(٤) أ.د. سميحة القليوبى «البنوك وعمليات غسيل الأموال»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٨.

(٥) مركز زايد للتنسيق والمتابعة - جامعة الدول العربية: «غسيل الأموال»، أبوظبى، آذار/ مارس ٢٠٠٢م، ص ١٤.

فعمليات غسل الأموال تعمل على انعدام القيم والروابط بين أفراد المجتمع؛ إذ إن استمرار ممارسة الأنشطة غير المشروعة - التي تقتضى مجهودا لبقاء عائداتها الضخمة في مأمن عن المصادرة واستغلالها في أنشطة أخرى مشروعة - يؤدي إلى العزوف عن القيام بالأنشطة المشروعة، خاصة من جانب الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى تفشى ظاهرة الأنانية، فتصبح مصلحة الوطن والانتماء إليه في الدرجة الثانية^(١).

وبالإضافة لما سبق فقد يقوم غاسلوا الأموال بدفع رشوة لرجال الأمن والسياسة، وذلك من أجل أن يغضوا أبصارهم عن الأنشطة غير المشروعة لجماعات الإجرام، ولاشك في أن ذلك يسهم في تدمير النسيج القيمي والأخلاقي في المجتمعات التي تنفشى فيها ظاهرة غسل الأموال.

٢ - آثار غسل الأموال في معدلات البطالة:

لقد ذكرنا آنفا أن هروب الأموال من داخل البلاد إلى الخارج عبر القنوات المصرفية يؤدي إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى الدول الأخرى، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين^(٢)، مما تنتج عنه زيادة مشكلة البطالة^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الأموال غير المشروعة يمكن أن تسهم في حل مشكلة البطالة، سواء في الدولة التي تم تهريب الأموال غير المشروعة منها، أو بالنسبة للدولة التي تم الغسل فيها؛ لكون أصحاب هذه الأموال يسعون إلى تحقيق الربح السريع، ولا يهتمهم القيمة الإنتاجية المضافة التي ترتبط بالاستثمارات المنتجة، والتي تسهم بشكل كبير في إنشاء فرص عمل جديدة للمواطنين^(٤).

وكما هو معلوم أيضا فإن عمليات غسل الأموال تؤثر سلبا في الادخار المحلي المتاح لتمويل الاستثمارات، ومن ثم زيادة الفجوة التمويلية، لذا فإنها تؤثر بشكل سلبي في الموارد اللازمة لتوفير فرص العمل الجيدة لاستيعاب الزيادة السنوية من الباحثين عن

(١) محمد محيي الدين عوض «عمليات غسيل الأموال وطرق مكافحتها»، الموسم الثقافي الثالث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٧م، ص ١٤.

(٢) د. سميحة القليوبي «البنوك وعمليات غسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) د. عزت محمد العمري «جريمة غسل الأموال»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٨١.

(٤) دليلة مباركي «غسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ٤٦.

العمل، وتوضح الدراسات أن معدلات البطالة مرتفعة في الدول التي يرتفع فيها حجم عمليات غسل الأموال^(١).

٣- آثار غسل الأموال في معدلات الجريمة:

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن عمليات غسل الأموال تدعم وتحمي الجريمة الاقتصادية (Economic Crime) من خلال إخفاء وتوظيف الأموال غير المشروعة في النظام المالي للدولة، فالأنشطة الإجرامية تمثل المصدر الرئيسي للأموال غير المشروعة، ومن ثم فإن انتشارها داخل النظام المالي، قد أسهم في توغل الجريمة داخل المجتمع لدرجة يصعب مكافحتها^(٢).

كما أن نجاح أصحاب الدخل غير المشروعة في الإفلات من ملاحقات السلطات الأمنية، واستخدام الأموال غير المشروعة في تصرفات نقدية وعينية يشجع غيرهم على الانزلاق إلى هاوية الجريمة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انتشار جرائم الفساد الوظيفي^(٣). ويمكننا القول بوجود علاقة طردية بين معدلات الجريمة وغسل الأموال؛ حيث إنه كلما ازداد وتنوع وتعدد النشاط الإجرامي ازداد معه حرمان الاقتصاد من أصوله المالية، خاصة من النقد الأجنبي، وعلى جانب آخر كلما ازداد غسل الأموال وامتد ليشمل أجهزة ومؤسسات من دول عديدة بحيث أصبح يأخذ مجراه بيسر وسهولة، فإنه يوفر دافعا قويا لاستمرار العمليات الإجرامية، إذ يوفر المال اللازم لتمويل الأنشطة غير المشروعة من جهة، ويوفر الملجأ الآمن لمحترفي الإجرام والمتهربين من الضرائب والجمارك ومرتكبي الفساد من جهة أخرى، ومتى توغلت الجريمة والفساد في المجتمع يكن لذلك أثر سلبي في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني^(٤).

(١) محمد على الشيخ.. رئيس وحدة المعلومات المالية، المكتب التنفيذي - بنك السودان، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي ٢٠٠٨م:

<http://www.cbos.9ov.is/arabic/period/masrafi/vol2>

(٢) مركز بحوث بنك مصر «ظاهرة غسل الأموال»، العدد ٩، ٢٠٠٠م، ص ٥٩.

(٣) هيام المجرد «المد والجزر.. بين السرية المصرفية وتبييض الأموال»، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤م، ص ١١٧.

(٤) د. السيد أحمد عبد الخالق «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال»، دار النهضة العربية، ص ٣٩ وما بعدها.

والجدير بالذكر أن الأموال التي يتم تهريبها للخارج ترتبط أغلبها بجرائم فساد ورشوة أو تهريب آثار، وذلك من خلال فتح حسابات فى بنوك الدول التي لا تضع قيودا على حركة الإيداعات غير المشروعة، ويترتب على ذلك اتجاه الدولة إلى طلب عودة الأموال المهاجرة، وقد ظهر تأثير ذلك بوضوح فى المجتمع المصرى؛ حيث أشارت الإحصاءات إلى وجود أموال لكبار رجال الأعمال فى الخارج - تم نهبها - من شأنها أن تسدد ديون مصر، وأن حوالى ٢٠٠ مليار دولار تقريبا هي حجم الأموال المنزوحة من مصر للخارج بطرق أقل ما يقال عنها إنها سرقت من أموال الفقراء، فضلا عن وجود ٤٨٪ من الأفراد الذين يعانون الفقر الشديد، وكذلك ٢٩٪ يعانون البطالة^(١).

وبالإضافة لما سبق فقد ثبت وجود علاقة وثيقة بين نشاط الجاسوسية السياسية والاقتصادية وبين غسل الأموال؛ حيث تحتاج أجهزة المخابرات والجاسوسية إلى التحويل اللازم لعملياتها حول العالم^(٢)، ومن ثم تتجه لاستخدام البنوك التجارية وفروعها ومراسليها فى العديد من الدول فى توجه الأموال من دول تجميع الأموال إلى دول مزاولة العملية التجسسية فى مختلف أنحاء العالم، وقد تلجأ بعض أجهزة المخابرات فى التجسس إلى استخدام الأموال الهاربة فى تأسيس شركات وهمية لمزاولة أنشطة صورية تخفى حقيقة نشاطها السياسى، ودورها فى التجسس وتدبير الانقلابات وتنفيذ بعض العمليات التخريبية أو التدميرية الموجهة إلى نظم حكم معينة فى مختلف الدول^(٣).

ولا يتوقف أثر غسل الأموال فى زيادة معدلات الجريمة فحسب، وإنما تؤدى عمليات الغسل أيضا إلى ظهور فئات إجرامية جديدة تمارس ارتكاب جريمة غسل الأموال، وهى فئة منفصلة أصلا عن العصابات الإجرامية الأصلية التى تمارس الجرائم المنتجة للأموال المغسولة، ويرتكب جريمة غسل الأموال عادة ضعاف النفوس من المصرفيين والمحاسبين والمحامين ورجال الأعمال وغيرهم ممن خوت ضمائرهم وباعوها بثمن بخس، من أجل تسهيل عمليات غسل الأموال القذرة نظير عمولات تقدر بين (٢٪ - ٢٠٪) من قيمة الأموال المغسولة^(٤).

(١) أشرف سعد، فى تحقيقات بشأن الأموال التى يتم تهريبها للخارج، جريدة إيلاف، العدد: ١٤٢٩، الإثنين ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦م. مشار إليه فى خالد حامد مصطفى «جريمة غسل الأموال.. دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) د. أحمد سفر «مكافحة غسل الأموال فى البلدان العربية»، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣م، ص ١٢٦.

(٣) حمدي عبد العظيم «غسل الأموال فى مصر والعالم»، مرجع سابق، ص ٢١.

(٤) د. صالح السعد «أضرار ومخاطر غسل الأموال»، مصدر سابق، ص ٦.

كما أن ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية الناتجة عن جرائم غسل الأموال، تحتاج إلى بذل جهود وإمكانيات مضاعفة أحيانا للوقاية من الجريمة بكافة أشكالها وصورها ومكافحتها، مما ينعكس على الزيادة في رصد المخصصات اللازمة للأجهزة المعنية بجوانب الوقاية من الجريمة ومكافحتها والتوعية من أخطارها وأضرارها على الفرد والمجتمع^(١).

٤- آثار غسل الأموال في انتشار الأوبئة:

تؤدي عمليات غسيل الأموال وخاصة الناتجة عن الفساد الإدارى إلى نتائج سيئة في إنجاز مشروعات معالجة المياه والصرف الصحى، وذلك من خلال عدم التنفيذ الصحيح والدقيق لتلك المشاريع، رغبة في زيادة الأرباح الناتجة عنها، فتصبح هذه الأعمال عند فشلها كارثة على المجتمع، وهذا يؤثر بشكل سلبي وخطير؛ حيث يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الاجتماعية التي تفتك بالإنسان، هذا بالإضافة إلى انتشار الأمراض الناتجة عن تناول المخدرات^(٢).

٥- آثار غسل الأموال في أصحاب الكفاءات العلمية:

إن عمليات غسل الأموال تعمل على تهميش أصحاب الكفاءات العلمية، حيث ينتج عن عمليات الغسل وجود أشخاص يمتلكون رؤوس أموال ضخمة غير مشروعة، فيؤدي ذلك إلى سيطرة هذه الفئة على المراكز الاقتصادية والسياسية، ويمنعون أصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا، إما خوفا من كشف حقيقة مصدر أموالهم غير المشروعة، وإما خوفا من تهديد مركزهم الذى وصلوا إليه، بفضل تلك الأموال غير المشروعة^(٣).

٦- آثار غسل الأموال فى التوازن الاجتماعى:

يترتب على غسل الأموال فى الداخل وفى الخارج تذبذب فى توزيع الدخل فى المجتمعات التى توجد فيها مثل هذه العمليات، فإما أن تقل الدخل من بعض الفئات

(١) د. صالح السعد «أضرار ومخاطر غسل الأموال»، المصدر السابق، ص ٦.

(٢) د. بلالطة مبارك «تأثير ظاهرة غسيل الأموال فى مصادر تمويل اقتصاديات الدول النامية»، الملتقى الدولى حول: سياسات التمويل وأثرها فى الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية يومى: ٢١ و ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦م، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، ص ١٤.

(٣) د. بلالطة مبارك «تأثير ظاهرة غسيل الأموال فى مصادر تمويل اقتصاديات الدول النامية»، مرجع سابق،

الاجتماعية للبعض الآخر من جهة، وإما التهرب من دفع الضرائب، وإما سرقة المال العام والتلاعب به من جهة أخرى، لذلك فإن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى نوع من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع يترتب عليه^(١):

- أ - فقد الثقة في المجتمع، وتراجع دافع الحرص على العمل.
- ب - انتشار الفساد الوظيفي، وشراء الذمم من رشوة واختلاس للمال العام.
- ج - القضاء على الولاء والانتماء للوطن عند بعض الشرائح الاجتماعية في المجتمع، وذلك مع زيادة السلبية واللامبالاة لدى الأفراد بالمجتمع.
- د - حب البقاء في مراكز السلطة لبعض ضعاف النفوس (أصحاب الياقات البيضاء).
- هـ - حدوث اضطرابات في المجتمع والوصول إلى حالة من عدم الاستقرار اللازم للقيام بعملية التنمية.

ثانياً: الآثار السياسية لغسل الأموال:

لا يختلف اثنان على أن غسل الأموال يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية، حيث أكدت الدراسات والأبحاث التي أجريت - في هذا الصدد - على وجود علاقة بين غسل الأموال وحركات الإرهاب، والتطرف والعنف الداخلي، فضلاً عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول النامية، مما قد يزعزع أمن واستقرار المجتمعات النامية في دول العالم الثالث^(٢).

وتؤدي عمليات غسل الأموال إلى السيطرة على النظام السياسي الذي يتمثل في النجاح في إخفاء الأموال غير المشروعة، وتمويه مصدرها وإضفاء المشروعية عليها، كما تؤدي إلى جعل أصحاب هذه الثروات مصدر قوة وسيطرة على المجتمع^(٣).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن عملية غسل الأموال تؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، حيث يصعد أصحاب الدخول غير المشروعة إلى مقاعد البرلمان، والمجالس الشعبية، واتحادات التجارة والصناعة، وتعلو نجومهم إعلامياً في جميع وسائل الإعلام،

(١) دليلة مباركي «غسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة الخلاصات المركزة «غسيل الأموال.. آثاره وضوابطه ومكافحته»

الكويت، الإصدار ٥ / عام ٢٠٠٠م، ص ٤ - ٥.

(٣) نادر عبدالعزيز شافي «تبييض الأموال»، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

ولكنهم يعمدون إلى استثمار جميع ما سبق لدعم وجودهم في الاستمرار في عملية غسل الأموال والاستمرار في مزاولة الأنشطة الإجرامية والاستفادة بما ينتج عنها من ثمار مالية^(١). وبعبارة أخرى فإن عمليات غسل الأموال قد تستخدم لتحقيق أغراض سياسية معينة، فعلى سبيل المثال قد تستخدم الأموال المتحققة عن الإتجار غير المشروع مثل بيع المخدرات والأسلحة لأغراض التأثير في سير الانتخابات، وإيصال عدد من النواب أو المرشحين لمواقع معينة في البرلمانات أو الجمعيات الوطنية في تلك البلدان؛ لكي يتمتعوا بالحصانة النيابية، وقد شهدت الساحات السياسية في كل من إيطاليا، والولايات المتحدة محاولات من هذا النوع، وأثر ذلك يصبح واضحاً في هذه الأزمة السياسية^(٢).

وفي الحقيقة فإن الآثار السياسية لعمليات غسل الأموال لا تتوقف عند هذا الحد؛ بل إنها تعمل أيضاً على اختراق وإفساد هيكل بعض الحكومات، حيث يحصل غاسلو الأموال على أرباح وعوائد طائلة وثروات هائلة، مادية وغير مادية، منقولة وغير منقولة، تمكنهم من اختراق وإفساد هيكل بعض الحكومات، وقد توسعت ظاهرة غسل الأموال على الصعيد الدولي لتصبح خطراً عالمياً يهدد سلامة واستقرار النظم السياسية، وهيكل الحكومات مما يتطلب تدابير مضادة من جانب المجتمع الدولي ككل، ومن أجل حرمان المجرمين وإيراداتهم غير المشروعة من أى ملاذات آمنة^(٣).

ويمكن أيضاً أن تستخدم عمليات غسل الأموال لتمويل النزاعات العرقية والدينية؛ فقد أشارت الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٩٨م إلى أن الأرباح الناتجة

(١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة - جامعة الدول العربية: «غسيل الأموال»، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) حسين الربيعي «الآثار المترتبة على غسيل الأموال»، جريدة الصباح العراقية:

<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=3808>

وكذلك انظر: عبد الحليم المحجوب: «إشكالية التعريف للإرهاب والجريمة المنظمة والأمن القومي» - القاهرة، في كراسات استراتيجية خليجية «الإرهاب وعلاقته بالجريمة المنظمة والمخدرات وانعكاساتها على الأمن القومي» مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ٨ / ٤ / ١٩٩٧م، ص ٥، نقلاً عن د. عادل عبدالجواد الكردوس، دراسة غير منشورة بعنوان: «حجم غسل أموال المخدرات في المجتمع المصري»، مؤتمر المخدرات مشكلة اقتصادية، جامعة الأزهر ٦، ٧ مايو ٢٠٠٣م.

(٣) د. بلالطة مبارك «تأثير ظاهرة غسيل الأموال في مصادر تمويل اقتصاديات الدول النامية»، مرجع

سابق، ص ١٥.

عن غسل الأموال تستعمل فى تمويل بعض النزاعات العرقية والدينية، حيث يقوم غاسلو الأموال ببت الخلافات الداخلية وإشعال الفتن الدينية والعرقية، مع تمويلها بالسلاح والمعدات، وغيرها من الأموال القذرة^(١).



(١) د. بلالطة مبارك «تأثير ظاهرة غسل الأموال فى مصادر تمويل اقتصاديات الدول النامية»، المرجع السابق، ص ١٥.